واقع المحاسبة عن الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF) ومعيار الإبلاغ المالي التاسع IFRS 09–التوافق وقابلية التحديث

The reality of accounting for financial instruments according to the Algerian financial accounting system and IFRS 09 - compatibility and upgradability

نور الدين سعيد *
جامعة محمد الشريف مساعدية – الجزائر
s.noureddine@univ-soukahras.dz

عز الدين فؤاد
جامعة محمد الشريف مساعدية – الجزائر
f.azzeddine@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/21 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/19 تاريخ النشر:2024/01/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع محاسبة الأدوات المالية الجزائرية بالمقارنة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع IFRS 09، قصد الوقوف على مدى توافق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية فيما يخص المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذا متطلبات التحديث لمواكبة المستجدات على الساحة الدولية، حيث تناول الجانب النظري عرض شامل لمحاسبة الأدوات المالية وفقا لكل من (SCF)و (IFRS9)، ومن أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البحث تم تدعيم هذه الدراسة بجانب نظري، والذي تم الإعتماد فيه على إستبيان لمعالجة وتحليل البيانات بإستخدام برنامج SPSS V22، وخلصت الدراسة إلى عدم توافق محاسبة الأدوات المالية وفق (SCF) ومتطلبات (IFRS9)، والذي لا بد من تحيينه بإستمرار ليتماشى ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأدوات المالية، محاسبة الأدوات المالية،النظام المحاسبي المالي، معايير الإبلاغ المالي الدولية.

تصنيفات JEL: M41.

Abstract:

This study aims to identify the reality of accounting for Algerian financial instruments compared to IFRS 09, in order to determine the compatibility of the financial accounting system (SCF) and international financial reporting standards with regard to accounting for financial instruments, as well as the requirements of modernization to keep pace with developments in the international arena, where the theoretical side dealt with a comprehensive presentation of accounting for financial instruments in accordance with both (SCF) and (IFRS9), and in order to reach the objectives of the research, this study was supported by a theoretical aspect, In which a questionnaire was relied on to process and analyze data using SPSS V22 software, the study concluded that the accounting of financial instruments is incompatible with (SCF) and the requirements of (IFRS9), which must be constantly updated to comply with the requirements of International Financial Reporting Standards.

Keywords: Financial Instruments; Accounting For Financial Instruments; Financial Accounting System; International Financial Reporting Standard.

Jel Classification Codes:M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعدد الأدوات المالية وتنوعها وإزدياد التعامل بها وتداولها في الأسواق المالية، وكذلك التعقيدات والمشاكل الكبيرة التي تحيط بها، جعلها جزءا كبيرا من عمل ونشاط مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، حيث قام هذا الأخير بتعديل وتحسين المعايير المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، وخاصة أن المستفيدين من المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية تذمروا من صعوبة فهم وتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والثلاثين (IAS39).

رجح المهنيين والأكاديميين أن معيار المحاسبة الدولي التاسع والثلاثين كان السبب وراء حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك بسبب الإفلاس الذي تعرضت له الكثير من المصارف على مستوى العالم، وقد تم مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار إبلاغ مالي خاص بالأدوات المالية يتمتع بالسهولة والبساطة، حيث تم إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع (IFRS9)، ونشرت نسخته النهائية في شهر جويلية 2014، حيث شرع في تطبيقه إبتداءا من الفاتح يناير 2018.

محاسبة الأدوات المالية في الجزائر التي إستوحت نظامها المحاسبي المالي من معايير المحاسبة الدولية (نسخة 2004)، لم تعرف بدورها تحديثات ومستجدات لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

1.1.الإشكالية: وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما واقع المحاسبة عن الأدوات المالية في الجزائر ووفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع IFRS09؟ وماهي متطلبات تحديثها لمواكبة مستجدات معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع؟

2.1.الأسئلة الفرعية: للإجابة على هذهالإشكالية تم تقسيمها للأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى وعي وفهم مهني المحاسبة وكذا المؤسسات الإقتصادية للتعامل بالأدوات المالية؟؛
- هل هناك تأطير لمحاسبة الأدوات المالية من قبل النظام المحاسبي المالي؟؛
- ما مدى إهتمام معايير الإبلاغ المالي الدولية بالأدوات المالية ومحاسبتها؟؛

3.1.الفرضيات: سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- المؤسسات الإقتصادية ومهني المحاسبة يدركون ماهية الأدوات المالية والتعامل بها.
- النظام المحاسبي المالي أولى محاسبة الأدوات المالية أهمية بالغة ووضع لها أسس تصنيف وقياس ووفر لها تسجيلات محاسبية خاصة بها.
- معايير الإبلاغ المالي الدولية عامة تمتاز بالمرونة والديناميكية وخاصة ما تعلق بالأدوات المالية ومحاسبتها.

4.1.منهج الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة الجوانب النظرية لمحاسبة الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع IFRS 09، أما الجانب التطبيقي للدراسة تم الإعتماد على إستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة ومن ثم تحليلها ومعالجتها بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الإجتماعية (SPSS V22)، من أجل إختبار صحة الفرضيات.

2.محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

2. 1. مفهوم الأدوات المالية من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF):

النظام المحاسبي المالي أورد مفهوم الأدوات المالية من خلال:(الوزاري، 2009، 87-86 .pp)

- **تعريف الأداة المالية:** هي كل عقد يترتب عليه في آن واحد أصول مالية لكيان ما وخصوم مالية لكيان آخر.
- **الأدوات المالية الأولية:** مثل الديون المستحقة والقروض وسندات (أسهم حقوق الملكية)، الأموال الخاصة التي لا تكون أدوات مالية مشتقة.
- **الأدوات المالية المشتقة:**مثل الخيارات والعقود لأجل وتبادل نسب الفوائد والعملات الصعبة (Les swaps)، التي تترتب عليها حقوق وإلتزامات ينجم عنها تحويل خطر أو أكثر، متصلة بأداة مالية أولية وبين أطراف هذه الأدوات.

الأدوات المالية المشتقة لا يترتب عليها تحويل للأداة المالية الأولية عند تاريخ أخذ السند، ولا يوجد بالضرورة أجل إستحقاق العقد. (طارق، 2018، 219-218 .pp)

2.2.عرض وتصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF):

لعرض وتصنيف الأدوات المالية أهمية بالغة في كون أن هذا العرض والتصنيف هو المحدد للمعالجة المحاسبية لهذه الأدوات من حيث منهجية التقييم والطرق المحاسبية المختلفة المتبعة، والتصنيف يحدد بمنفعة الأداة والنية من حيازتها. الأدوات المالية تصنف وفق النظام المحاسبي المالي إلى صنفين وهما:

- **عرض وتصنيف الأصول المالية حسب الميزانية:** تصنف الأصول المالية حسب النظام المحاسبي المالي إلى أربعة أصناف، وكل صنف يكون محل طريقة تقدير و/أو طريقة محاسبة مختلفة (تقدير بالقيمة العادلة أو بحسب التكلفة المطفأة، وخصم فوارق التقدير في الأموال الخاصة أو في النتائج)، وسنورد فيما يلي مختلف أصناف الأصول المالية:(الوزاري، 2009، 11 .p،81)

- **التوظيفات (الإستثمارات) المحازة حتى تاريخ إستحقاقها:** وهي الإستثمارات التي يمكن للكيان الإحتفاظ بها حتى حلول أجل إستحقاقها، ومن أمثلتها السندات المثبتة الأخرى والقروض التي أصدرها الكيان إلى الغير، ويجب أن تتميز هذه البنود بتاريخ إستحقاق محدد وبتسديدات ثابتة ويجب أن تكون مسعرة في سوق نشطة.
- **قروض وديون يقدمها الكيان:** وهي الأصول التي لا يسع للكيان بيعها في الأجل القصير، ومن أمثلتها القروض والحسابات المدينة التي أصدرها الكيان، ومن مميزاتها أنه لا يمكن تسعيرها من خلال سوق نشط، أو عدم وجوده أصلا.
- **أصول مالية جاهزة للبيع:** وهي التثبيتات المالية المتاحة للبيع، ومن أمثلتها سندات المساهمة والتي تصنف في هذه الفئة إن لم تكن محلا للإدراج في القوائم المالية المدمجة، وكذلك السندات المثبتة للنشاط الحافظة والتي تعتبر في مجملها متاحة للبيع.
- **أصول مالية يتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات:** وهي أصول مالية جارية يتم حيازتها من أجل توظيف الفوائض المحققة في الخزينة لمدة قصيرة لا تتعدى إثنى عشرة شهرا (12)، ومن أمثلتها التوظيفات المالية (القيم المنقولة للتوظيف) وأدوات الخزينة (الأدوات المالية المشتقة).

- **عرض وتصنيف الأصول المالية حسب مدونة الحسابات:** ويكون هذا التصنيف لأغراض المعالجة المحاسبية حيث تصنف الأصول المالية لأغراض المعالجة المحاسبية الأولية واللاحقة إلى أربعة أصناف وهو تصنيف يتوافقوتصنيفالمعيار الدولي للمحاسبة (IAS39).(الحميد، 2018، 92-91 .pp)

- أصول مالية مقتناة بهدف تحقيق الأرباح من التقلبات السعرية قصيرة الأجل أو تحقيق هامش التعامل.
- أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تاريخ إستحقاق محدد ولدى المؤسسة النية الصريحة والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها.
- القروض والذمم المدينة التي أصدرتها المؤسسة.
- الأصول المالية غير المشتقة التي تم تعيينها في أصول متاحة للبيع أو الأصول المالية غير المصنفة ضمن الأنواع السابقة.

❖ **عرض وتصنيف الخصوم المالية**

النظام المحاسبي المالي قدم تصنيفا للخصوم المالية والتي تطرق لها بصورة عرضية كمايلي:(سحنون، 2021، p. 21)

- **خصوم مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات:** وهي التي يجب على المؤسسة تسديدها في مدة لا تتجاوز الإثني عشرة شهرا، ومن أمثلتها: ديون تجارية (ديون الموردين، أوراق الدفع، ...) وأدوات الخزينة الدائنة (المشتقات المالية).
- **الخصوم المالية الأخرى:** وهي ديون وقروض أو سندات يتم تسديدها من طرف المؤسسة في مدة تتعدى الإثني عشرة شهرا، وتتمثل في:سندات إلزامية، سندات قابلة للتحويل إلى أسهم والقروض المتحصل عليها من المؤسسات المالية.

3.2.المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF):

تعنى المعالجة المحاسبية للأدوات المالية بالطرق العامة للقياس وكذا القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.

❖ **الطرق العامة لقياس الأدوات المالية:** يتم قياس الأدوات المالية إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المهتلكة.

- **القيمة العادلة:** النظام المحاسبي المالي أورد تعريفا للقيمة العادلة على أنها:"المبلغ الذي يمكن أن يتم تبادله أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الإعتيادية".(الوزاري، 2009، p. 87)"السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس".(الرجى، 2016، p. 816)
- **القيمة المهتلكة (التكلفة المطفأة):** هي تكلفة الإقتناء مع تنزيل التدهور في القيمة المحتملة، حيث أن تكلفة الإقتناء تمثل سعر الشراء مضافا إليه مصاريف الإقتناء. وهو ما يماثل التكلفة التاريخية بعد تنزيل التدهور في القيمة. (سحنون، 2021، p. 22)

النظام المحاسبي المالي يعتبر التكلفة المطفأة على أنها:" الكلفة المطفأة لأصل أو خصم وهي القيمة النقدية التي قيم بها الأصل أو الخصم عند إقتنائه وتسجيله في الحسابات"

-منقوصا منه تسديدات المبلغ الأصلي؛

-مزيدا أو منقوصا منه التراكم في الإهتلاكات لأي فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ المستحق أجله؛

-ومنقوص منه إذا إقتضت الحاجة كل خسائر القيمةأو عدم قابلية المؤسسة للتحصيل.(الوزاري، 2009، p. 83).

❖ **القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية**

تقاس الأدوات المالية وتقيم بإعتماد عدة طرق بغرض التسجيلات المحاسبية الخاصة بها، بحيث يكون الغرض من حيازة الأداة المالية المحدد للمعالجة المحاسبية الخاصة بها، وسوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى طرق قياس وتقييم الأدوات المالية.

- ✓ **القياس الأولي للأصول المالية:** في تاريخ الدخول إلى أصول الكيان تقيد الأصول المالية بتكلفتها، وهي القيمه العادلة للمقابل الممنوح،بما في ذلك السمسرة والضرائب غير القابلة للإسترداد والرسوم المصرفية، ولكن لا تشمل أرباح الأسهم والفوائد المستحقة القبض غير المسددة والمستحقه قبل الشراء.(ELBAHI MED AMINE, 2022, p. 10)
- ✓ **القياس الأولي للإلتزامات المالية:** يتم قياس الأدوات المالية عند شرائها بتكلفة الشراء مضافا إليها المصاريف المباشرة الخاصة بإقتناء الإلتزام المالي بحيث تدرج التكاليف مباشرة في المبلغ الدفتري للإلتزام، وعند البيع يقاس الإلتزام المالي بسعر البيع مطروحا منه العمولات المدفوعة ومصاريف البيع المباشرة، ويعامل الفرق بين صافي ثمن البيع والتكلفة على أنها مكاسب أو خسائر إستثمارات ويظهر في حساب مستقل لحسابات الإيرادات والمصاريف.(بوسبعين، 2017، p. 288)
- ✓ **القياس اللاحق للأصول المالية:** يتم قياس الأصول المالية لاحقا حسب كل فئة منها، ويتم القياساللاحق للأصول المالية كما يلي:

- **القياس اللاحق للأصول المالية المتاحة للبيع:** تعتبر المساهمات والذمم المدينة ذات الصلة المحتفظ بها بغرض بيعها اللاحق فقط، وكذلك الأوراق المالية المثبتة لنشاط المحفظة كأدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها بعد الاعتراف الأولي بها، بقيمتها العادلة التي تتوافق على وجه الخصوص:(comptabilité, 2013, pp. 131-132) بمتوسط سعر الشهر الأخير من السنة المالية للأوراق المالية المقيدة.
  - بالنسبه للأوراق الماليه الغير مدرجة بقيمتها التجارية المحتملة، يمكن تحديد هذه القيمة بإستخدام نماذج وتقنيات التقييم المقبولة عموما.
  - يتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة أثناء هذا القياس بالقيمة العادلة مباشرة في حقوق المساهمين.
  - يتم إدراج المبالغ المعترف بها في حقوق الملكية مدرجة في صافي الدخل للسنة:
  - عند بيع الأصل المالي أو تحصيله أو تحويله.
  - أو إذا كان هناك مؤشر موضوعي على إنخفاض قيمة الأصل (في هذه الحالة يجب إزالة صافي الخسارة التراكمية المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية من حقوق الملكية والمسجل في صافي الدخل للسنة كخسارة إنخفاض في القيمة).

عندما يتم سحب أداة مالية متاحة للبيع فان الفروق الملحوظة فيما يتعلق بالاعتراف المبدئي تؤخذ في الربح أو الخسارة بدون تعويض بين المصاريف والدخل المتعلق بموجودات مختلفة بإستثناء الأدوات المالية المستخدمة للتغطية.

يتم استرجاع المبالغ (خسائر انخفاض القيمة الأولية)المعترف بها في حقوق الملكية الى صافي الدخل للسنة المالية. إذا كان هناك مؤشر موضوعي على إنخفاض قيمة الأصل (في هذه الحالة يجب إزالة صافي الخسارة التراكمية المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية من حقوق الملكية وتسجيلها في صافي الدخل للسنة إنخفاض في القيمة).

- **القياس اللاحق للتوظيفات المحازة حتى تاريخ إستحقاقها:** التكلفة المطفأة هي القيمة النقدية التي يقياس بها الأصل المالي (أو الإلتزام المالي) عند الإعتراف به أوليا مطروحا منه أقساط السداد الرئيسية بالإضافة إلى أو ناقص الإستهلاك التراكمي لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي والمبلغ عندالاستحقاق مطروحا منه أي تخفيض لإنخفاض القيمة أو عدم القدرة على الإسترداد.

الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وكذلك القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان وغير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة يتم تقييمها بالتكلفة المطفأة كما أنها تخضع لإختبار إنخفاض القيمة في نهاية كل سنة مالية من أجل الإعتراف بأي خسارة في القيمة وفقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.(ELBAHI MED AMINE, 2022, pp. 13-14)

- **القياس اللاحق للقروض والديون المقدمة من الكيان:** يتم قياس القروض والذمم المدينة الصادرة عن المنشأة وغير المحتفظ بها للتداول بالتكلفة المطفأة بناء على أسعار الفائدة الفعلية. كما أنها تخضع لإختبار إنخفاض القيمة في نهاية كل سنة مالية للإعتراف بأيخسارة إنخفاض قيمة معترف بها في الربح أو الخسارة وفقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.(comptabilité, 2013, p. 138)
- **القياس اللاحق للأصول المالية المحتازة لغاية إجراء الصفقات:** عند إقفال السنة المالية يعاد تقييم التوظيفات المالية بقيمتها العادلة، وفارق التقييم بين قيمتها العادلة وقيمتها المحاسبية المسجلة في دفاترها يتم الإعتراف بها.(سحنون، 2011/2010، p. 135)

✓ **القياس اللاحق للإلتزامات المالية:** بعد الإدراج الأولي للإلتزامات المالية في الحسابات تقوم المؤسسة بتقييم جميع خصومها بالتكلفة المهتلكة ماعدا الخصوم المصنفة ضمن الخصوم المالية بغرض إعادة بيعها لتحقيق الأرباح والتي يتم تقييمها بقيمتها العادلة، وهكذا فإن علاوات الإصدار والتسديد وكذلك المصاريف الناجمة عن الإقتراضات تدرج في حساب القرض المناسب بصورة تدريجية على مدار مدة القرض. (سحنون، 2011/2010، p. 143)

3. محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع (IFRS 09)

1.3.التعريفات الخاصة بالمعيار

1.1.3.خصائص التدفق النقدي

ويقصد به أن يكون الأصل المالي يولد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات (ج. حميدات، 2014، p. 493)

2.1.3.نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

ويقصد به الطريقة التي تمارس بها المنشأة نشطاتها الماليةوالتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على مستوى محفظتها المالية والذي يعتمد في تحديده موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة ولايعتمد على نية إدارة المنشأة لإدارةموجوداتها المالية، ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مالية مفردة.(م. أ. ج. حميدات، 2017، pp. 744-745)

2.3.الإعتراف المبدئي بالأصول المالية

وهو الوقت الذي يجب أن تعترف وتسجل فيه المنشأة بشكل أولي أصلا أو إلتزاما في الميزانية العمومية. ويجب على الشركة إختيار واحدة من هذين الأسلوبين كسياسة محاسبية: (ج. حميدات، 2014، p. 492)

❖ **تاريخ التعامل (المتاجرة):** هو التاريخ الذي تلتزم المنشأة به بشراء أو بيع أصل مالي، والذي يتضمن الإعتراف بأصل سيتم إستلامه أو إلتزام سيتم دفعه في تاريخ العملية.(ا. ع. وآخرون، 2019، p. 103)

- **تاريخ التسوية:** هو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل معين للغير، ويتم الإعتراف بأصل معين بتاريخ إستلامه من قبل المنشأة، وكذلك الإعتراف ببيع أصل معين والإعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الآخر.(ج. حميدات، 2014، p. 492)

3.3.قياس وتصنيف الأصول المالية

ركز معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع (ifrs 09) على كيفية القياس كأساس للتصنيف، وليس النية من وراء إقتناء الأدوات المالية لتصنيفها عند الإعتراف الأولي بها. حيث يتم تصنيف الأصول المالية وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع ضمن فئتين، (سعيد، 2021، p. 160)الأصول المالية ذات الشروط التعاقدية التي تؤدي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية وهي فقط مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأساسي المستحق (إختبار اللتدفقات النقدية) وفقا لهدف نموذج أعمال الكيان، أما إذا كان الهدف هو الإحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ما لم تطبق المنشأة خيار القيمة العادلة، يتم إحتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصول المالية ذات الإئتمان بينما بالنسبة لجميع الأدوات الأخرى، يتم حسابه على أساس إجمالي القيمة الدفترية، في حين إذا كان الهدف هو جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، يتم قياسها عند القيمة الحرة مع إعادة تصنيفها إلى ربح أو خسارة عند البيع، ما لم تطبق المنشأة خيار القيمة العادلة، يجب قياس الأصول الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPTL).(cbarckow, د.ت، ص 49)

- **خيار القيمة العادلة:** يجوز للمنشأة عند الإعتراف الأولي أن تحدد بشكل لا رجعة فيه الأصل المالي على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPTL) إذا كان ذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم إتساق القياس أو الإعتراف (عدم التطابق المحاسبي) الذي قد ينشأ بخلاف ذلك عن قياس الأصول أو الخصوم أو الإعتراف بالأرباح والخسائر عليها على أسس مختلفة.(cbarckow, د.ت، ص 50)
- **قياس المطلوبات المالية:** يتم قياس جميع المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، بإستثناء المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.(أ. ا. وآخرون، 2019، p. 15) يمكن إختيار خيار القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي إذا كان ذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي، بالإضافة إلى ذلك يمكن تعيين المطلوبات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا تمت إدارة مجموعة من الأدوات المالية على أساس القيمة العادلة أو إذا تم التعيين فيما يتعلق بالمشتقات المضمنة التي يمكن أن تتشعب من الإلتزامات، ويتم عرض التغييرات في القيمة العادلة التي تعزى إلى التغيرات في مخاطر الإئتمان للمطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الآخر ولا توجد إعادة تصنيف إلى ربح أو خسارة.(cbarckow, د.ت، ص 50)
- **محاسبة التحوط:** تهدف محاسبة التحوط إلى عرض تأثير أنشطة إدارة المخاطر في البيانات المالية للمنشآت التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة لها تأثير على الخسارة أو الربح أو الدخل الشامل الآخر.(أ. ا. وآخرون، 2019، p. 17) وتعتبر محاسبة التحوط وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع إختيارية وذلك إذا تم إستيفاء معايير الأهلية والتأهيل.(cbarckow, د.ت، ص 51)
- **علاقات التحوط وأنواعها:** حدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ثلاثة أنواع من علاقات التحوط ويضع أحكاما محاسبية خاصة لكل منها:

- **تحوط القيمة العادلة:** هو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو إلتزام معترف به أو إلتزام ثابت غير معترف به، أو أحد مكونات أي عنصر منها، والمتعلق بمخاطر معينة ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة.(أ. ا. وآخرون، 2019، 18 .p)
- **تحوط التدفقات النقدية:** يهدف هذا النوع من التحوط للحد والتقليل من التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، والخاصة بأداة التحوط أو بمعاملة مستقبلية، كشراء أو بيع يتوقع أن يؤثر على صافي الربح أو الخسارة. (ا. ع. وآخرون، 2019، 112 .p)
- **التحوط من صافي الإستثمار في عملية أجنبية:** يستهدف هذا النوع من التحوط التحوط من المخاطر الناشئة عن التعاملبالعملات الأجنبية في حصة المؤسسة في صافي موجودات العملية الأجنبية، وقد تكون الأداة المستخدمة في التحوط إما أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة.(طارق، 2017، 112 .p)

❖ **نموذج إنخفاض القيمة:** يعتمد نموذج إنخفاض القيمة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على خسائر الإئتمان المتوقعة، وينطبق على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ومستحقات الإيجار، والأصول التعاقدية ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 وإلتزامات القروض المكتوبة (ما لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) وعقود الضمان المالي (ما لم يتم إحتسابها وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17).(scbarckow, د.ت، ص 52)

ويتم الإعتراف بإنخفاض قيمة الأصول المالية على مراحل:(أ. ا. وآخرون، 2019، 16 .p)

المرحلة الأولى: عند إصدار أو شراء أداة مالية، يتم إثبات خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة 12 شهرا في الربح أو الخسارة والإعتراف بمخصص الخسارة، ويعتبر هذا بمثابة توقع أولي لخسائر الإئتمان، بالنسبة للأصول المالية يتم حساب إيرادات الفوائد على إجمالي القيمة الدفترية (بدون خسائر الإئتمان المتوقعة).

المرحلة الثانية: إذا زادت مخاطر الإئتمان بشكل كبير ولا يمكن إعتبارها منخفضة يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة طوال حياة الأصل في الربح أو الخسارة، ويتم حساب إيرادات الفوائد كما ذكر في المرحلة السابقة.

المرحلة الثالثة: إذا زادت مخاطر الإئتمان للأصل المالي للحد الذي يعتبر فيه منخفض القيمة، يتم إحتساب إيرادات الفوائد على أساس التكلفة المطفأة (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحا منها الخسارة)، ويتم عادة تقييم الأصول المالية في هذه المرحلة بشكل فردي، ويتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة طوال حياة الأصل.

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 أن تعكس خسائر الإئتمان المتوقعة مبلغا غير متحيز ومرجحا بالإحتمالات، والقيمة الزمنية للنقود ومعلومات معقولة ومدعومة حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الإقتصادية المستقبلية.(scbarckow, د.ت، ص 52)

4.التصميم المنهجي للدراسة الميدانية

يشمل مجتمع الدراسة على العينة والمتمثلة في مجموعة منالأكاديميين ومهنيي المحاسبة في الولايات (خنشلة، تبسة، سوق أهراس، أم البواقي، عنابة).

1.4.إختيار العينة

تم إختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة منتظمة بحيث تم توزيع 100 إستمارة مقسمة الى 50 إستمارة الى الاكاديميين والمتمثلين في الاساتذة الجامعيين والمتخصصين في مجال المحاسبة والمالية في جامعات الولايات المذكورة سابقا، ومهنيي المحاسبة في نفس الولايات، وقد تم توزيع الاستمارات إلكترونيا و يدا بيد وتم استراجع نسبة 60% من الاستمارت الموجهة للأساتذة و 50% من الاستمارات الموجهة للمهنيين وكان العدد على التوالي (30إستمارة كانت موجهة للاكاديميين ، و 25 إستمارة كانت موجهة للمهنيين بما مجموعه إجمالا 55 إستمارة) .

2.4.هيكل الإستبيان

تضمنت الإستمارة 25 سؤالا إجماليا توزعت على عدة أجزاء، وقد تم صياغة الأسئلة وفقا للأنماط المراد دراستها فيما يلي:

1.2.4.الجزء الأول: يضم البيانات الشخصية لأفراد العينة: الجنس، المؤهل العلمي والخبرة المهنية.

2.2.4.الجزء الثاني: يتناول 3 محاور متعلقة بأسئلة الاستبيان.

المحور الأول: مدى وعي وفهم المؤسسات الإقتصادية وكذا مهنيي المحاسبة للتعامل بالأدوات المالية، ويتضمن 06 أسئلة.

المحور الثاني: إهتمام النظام المحاسبي المالي بمحاسبة الأدوات المالية، ويتضمن 08 أسئلة.

المحور الثالث: مدى إهتمام معايير الإبلاغ المالي الدولية بالأدوات المالية ومحاسبتها، ويتضمن 08 أسئلة.

3.4.تحديد المشكلة

المتمثلة في: **واقع محاسبة الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير الابلاغ المالي، التوافق وقابلية التحديث؟**

جدول 1: درجات مقياس سلم لكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1-1.79	1.8-2.59	2.6-3.39	3.4-4.19	4.20-5

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS V22

4.4.ألفا كرومباخ

معامل ألفا كرومباخ الذي يكون دوما محصورا بين الصفر و الواحد. إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 0.6 يدلعلى أنه إذا تم إعادة توزيع نفس عدد الإستمارات على نفس العينة أو عينة مماثلة من المجتمع فإن نسبة التطابق في الإجابات تكون أكبر من 60% أي أن الاستمارة تمتاز بالثبات.

جدول 2: درجات مقياس سلم لكارت الخماسي

عدد العناصر (أسئلة الإستبانة)	معامل ألفاكرومباخ
22	0.825

المصدر: من إعداد الباحثينبالإعتماد على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية

من خلال الجدول الذي يمثل معامل ألفا كرومباخ والذي حسب بـ 0.825 ويعني أنه لو أعدنا توزيع نفس الإستمارة على عينة مماثلة لعينتنا لوجدنا توافق في النتائج بهذا المستوى، وعليه نستطيع القول أن الإستمارة مفهومة وأسئلتها غير مبهمة ويمكن الاجابة عليها لتعبيرها عن الموضوع محل الدراسة

5.4.عرض وتحليل نتائج الاستبيان

بعد استرجاع الاستبيان الموزع تم التوصل الى مجموعة من النتائج كعدد مفردات العينة وفقا لجنسهم ومعامل الفا كرومباخ بالإضافة الى الاتجاه العام لإجابات افراد العينة على اسئلة الاستبانة.

1.5.4.الخصائص الديموغرافية للعينة

الجنس: متغير الجنس يوضح توزيع أفراد العينة حسب جنسهم.

جدول 3: يوضح متغير الجنس في العينة.

الجنس	العدد	ملاحظة
ذكر	45	24 أكاديمي، 21 مهني.
أنثى	10	06 أكاديمي، 04 مهني.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (نسخة 2022)

من خلال الجدول تم التوصل إلى أن عدد الذكور في العينة 45 ذكر(بين مهني و طالب) و 10إناث .

الشكل 1: يوضح متغير الجنس في العينة

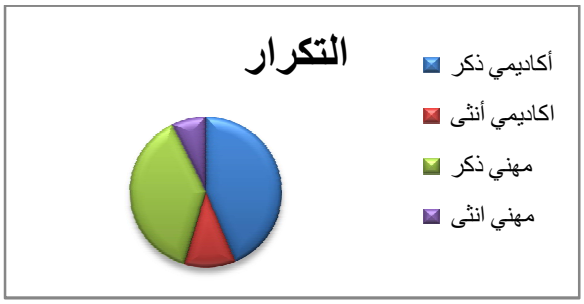

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS V22

من خلال الشكل نسبة الذكور بالنسبة إلى الإناث كبيرة جدا ويرجع السبب إلى أن العنصر الذكوري يطغى على العنصر الأنثوي خاصة في صفوف أساتذة وكذلك مهنيي المحاسبة في الجزائر عموما والولايات محل الدراسة خصوصا.

2.5.4.المحور الأول: مدى وعي وفهم المؤسسات الإقتصادية وكذا مهنيي المحاسبة للتعامل بالأدوات المالية

سنقوم بتحليل إجابات أفراد العينة حول هذا المحور من خلال الجدول الموالي:

جدول 4: يوضح إجابات أفراد العينة حول محاسبة الأدوات المالية

رع	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإختبار
س 1	تتميز العقود المالية بالوضوح والمفهومية وسهولة تصنيفها ما إذا كانت تمنح حق أو إلتزام.	1.54	0.35	1
س 2	الأدوات المالية الأولية تمسك وتسير وفقا للأطر والضوابط القانونية والمحاسبية.	2.03	0.42	4
س 3	الأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى الحقوق والإلتزامات المترتبة عنها تحول أيضا الأخطار المتصلة بها.	2.15	0.54	5
س 4	تتعامل المؤسسة بالأدوات المالية الأولية والمشتقة حسب الحاجة والظروف المصاحبة.	1.89	0.37	2
س 5	هناك وعي وفهم للتعامل بالأدوات المالية من طرف المؤسسات الإقتصادية.	1.98	0.38	3
س 6	تلتزم المؤسسات المالية بإيضاح الحقوق والإلتزامات وضمان التعامل بالأدوات المالية كشريك وفاعل إقتصادي مؤهل.	2.18	0.31	6
//	//	1.96	0.39	//

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS V22

التحليل:

من خلال الجدول يلاحظ أن افراد العينة يدركون ماهية الأدوات المالية سواء كانت أولية أو مشتقة بالإضافة الى معرفتهم وإلمامهم الى الآليات الواجب إتباعها للتعامل بالأدوات المالية من تحكم في أدوات محاسبة الشركات للأدوات المالية الأولية و التقنيات المستخدمة في الهندسة المالية للتعامل بها وبالمشتقات المالية، بالإضافة لإدراكهم لأهمية الوسطاء الماليين لإتمام العمليات.

3.5.4.المحور الثاني: إهتمام النظام المحاسبي المالي بمحاسبة الأدوات المالية.

سنقوم بتحليل إجابات أفراد العينة من خلال الجدول التالي:

جدول 5: يوضح إجابات أفراد العينة حول الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

ر ع	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإختبار
ع 1	يولي النظام المحاسبي المالي أهمية قصوى للتعامل بالأدوات المالية بنوعيها سواء كانت أولية أو مشتقة.	1.77	0.54	3
ع 2	يخصص النظام المحاسبي المالي في مدونته أرقام حسابات للتعامل بالأدوات المالية ويوفر تسجيلات محاسبية مؤطرة لهذا التعامل.	2.12	0.44	6
ع 3	حسب نوع الأداة يتم تصنيفها في مدونة الحسابات والقوائم المالية فيمكن أن تكون ضمن حسابات المجموعة الأولى أو الثانية أو الخامسة.	2.19	0.41	8
ع 4	يتم تمييز الأدوات المالية وفقا للمدة الزمنية التي سيم الإحتفاظ بتا ضمن ممتلكات المؤسسة ووفقا لإتجاهها (حق أو إلتزام).	2.03	0.39	4
ع 5	هناك نقص في التفصيل في آليات التعامل بالأدوات المالية من طرف النظام المحاسبي المالي نظرا لخصوصية البيئة الإقتصادية الجزائرية.	1.76	0.42	2
ع 6	تؤدي سياسة تعزيز الشمول المالي إلى تفعيل وتعزيز تعامل المؤسسات بالأدوات المالية كنوع من الشمول.	2.13	0.44	7
ع 7	من الواجب تحيين النظام المحاسبي المالي وخاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية نظرا لأهميتها القصوى في الإقتصاديات الحديثة ونظرا لإستقطابها لرؤوس الأموال.	1.68	0.35	1
ع 8	يستلزم بورصة نشطة لتفعيل التعامل بالأدوات المالية ولا تكفي البنوك والمؤسسات المصرفية وحدها.	2.04	0.54	5
//	//	1.99	0.42	//

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS V22

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه يرى أفراد العينة أهمية التكوين المحاسبي بالنسبة لمهنة المحاسبة والمغزى من البرامج والمراحل التي يمرون بها اثناء تكوينهم.

4.5.4.المحور الثالث: مدى إهتمام معايير الإبلاغ المالي الدولية بالأدوات المالية ومحاسبتها.

سنقوم بتحليل إجابات أفراد العينة على هذا المحور من خلال الجدول الموالي:

جدول 6: يوضح إجابات أفراد العينة حول الأدوات المالية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي.

ر ع	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإختبار
ع9	تولي معايير الإبلاغ المالي الدولية أهمية بالغة للأدوات المالية وللتعامل بها	1.68	0.28	1
ع10	يتم الإعتراف بالأدوات المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي التاسع وفقا لمجموعة من الخيارات حسب الظروف والمعطيات المتوفرة	1.98	0.54	5
ع 11	لكل مؤسسة نموذج أعمال خاص لإدارة أصولها المالية تبين فيه كل التعاملات والسياسات الواجبة الإتباع	2.05	0.44	6
ع 12	وفقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم 09 يتم تصنيف الأصول المالية وفقا لخيار قيمة التكلفة المطفأة أو لخيار التكلفة العادلة	2.12	0.34	8
ع 13	كل تعامل بالأدوات المالية يقابله إجراءات تحوطية خاصة تعكس خطة العمل المطبقة من طرف المنشأة	2.07	0.38	7
ع 14	تتأثر الأدوات المالية بقوة الإقتصاد الذي أنشئت فيه وبقوة النظام المصرفي وقدرته على ضمان هذه الأدوات	1.77	0.41	2
ع 15	يتم تحديث معيار الإبلاغ المالي التاسع دوريا وفقا لخطة عمل ونشرات خاصة تصدرها الهيئة المشرفة على التحديث وهذا ما يجعل منه معيار صعب التطبيق نظرا لتطوره المستمر	1.95	0.36	4
ع 16	هناك تباين بين الدول في تبني وتطبيق معيار الإبلاغ المالي التاسع نظرا لتفاوت القوى الإقتصادية الدولية وتباينها	1.88	0.37	3
//	//	1.93	0.39	//

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS V22

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه يرى أفراد العينة أن معيار الإبلاغ المالي التاسع يمتاز بالديناميكية والمرونة، كما يرون أن قوة الإقتصاد تؤثر على الأدوات المالية، ويرون كذلك تفاوت وتباين تطبيق معيار الإبلاغ المالي التاسع وذلك بحسب القوة الإقتصادية للبلد.

5.5.4.تحليل محاور الدراسة

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الأول المعنون بـ: **مدى وعي وفهم المؤسسات الإقتصادية وكذا مهنيي المحاسبة للتعامل بالأدوات المالية**، محصور بين 1.8 و 2.59 مما يدل على أن أفراد العينة مؤيدون للفرضية التي مفادها: **المؤسسات الإقتصادية ومهنيي المحاسبة يدركون ماهية الأدوات المالية والتعامل بها.**

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للمحور الثاني تحت عنوان: **إهتمام النظام المحاسبي المالي بمحاسبة الأدوات المالية**، محصور بين 1.8 و 2.59 مما يدل على أن أفراد العينة مؤيدون للفرضية التي مفادها: **النظام المحاسبي المالي أولى محاسبة الأدوات المالية أهمية بالغة ووضع لها أسس تصنيف وقياس ووفر لها تسجيلات محاسبية خاصة بها.**

المحور الثالث والذي عنوانه: **مدى إهتمام معايير الإبلاغ المالي الدولية بالأدوات المالية ومحاسبتها**، متوسطه الحسابي أيضا محصور بين 1.8 و 2.59 مما يدل على أن أفراد العينة مؤيدون للفرضية التي مفادها: **معايير الإبلاغ المالي الدولية عامة تمتاز بالمرونة والديناميكية وخاصة ما تعلق بالأدوات المالية ومحاسبتها.**

5.خاتمة:

من خلال دراسة وعرض واقع محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع IFRS 09، يتضح لنا أن محاسبة الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي لا تتوافق ومتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع، لكون هذا الأخير حديث النشأة مقارنة بالنظام المحاسبي الجزائري، ولمواكبة مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية نقدم الإقتراحات التالية:

- النظام المحاسبي المالي كونه تم الإعتماد في إعداده على معايير المحاسبة الدولية، فيجب تحيينه بإستمرار لمسايرة المستجدات على الساحة الدولية؛
- الإعتماد على معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع IFRS 09 كونه البديل لمعيار المحاسبة الدولية التاسع والثلاثين IAS 39(الملغى)، كمرجع في المحاسبة عن الأدوات المالية؛
- مراجعة موضوعية ودقيقة لمضامين النظام المحاسبي المالي عامة وما تعلق بمحاسبة الأدوات المالية خاصة، وذلك بإشراك مهنيي المحاسبة والمالية والأكاديمين وكذلك المؤسسات الإقتصادية؛
- تنشيط وتفعيل بورصة الجزائر لإستقطاب أكبر عدد من المؤسسات للتعامل بالأدوات المالية.

6. قائمة المراجع:

1. comptabilité, C. n. d. l. (2013). Mannuel comptabilité financhère. 4.
2. ELBAHI MED AMINE, L. K. (2022). Les instruments financiers selon les normes comptables internationales et le système comptable financier. Paper presented at the forum national virtuel intitulé:Les instruments financiers en Algérie : réalité et défis, Université Djilali Liabes sidi bel Abbes.
3. الحميد، ب. ت. ح. ع. (2018). محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية. تلمسان: النشر الجامعي الجديد.
4. الرجى، ب .ش. م. ن. (2016). تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الإستثمار في الأوراق المالية مجلة إقتصاد المال والأعمال، 1 .
5. الوزاري، ا. (2009). القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 والموافق لـ 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6. بوسبعين، ت. (2017). الأدوات المالية وإشكالية تطبيق القيمة العادلة على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة .IAS/IFRS مجلة التنمية الإقتصادية، 04 .
7. حميدات، ج. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية *IFRS EXPERT*. عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
8. حميدات، م. أ. ج. (2017). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية (3 .(.ed عمان-الأردن: دائرة المكتبة الوطنية.
9. سحنون، ب. (2011/2010). أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية - بالإشارة إلى حالة الجزائر -. (رسالة ماجيستير)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .
10. سحنون، ب. (2021). أهمية التحول لتطبيق مستجدات المحاسبة الدولية لمحاسبة الأدوات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية. مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، 13-28 .

11. سعيد، أ. ب. (2021). دراسة مقارنة امحاسبة الأدوات المالية بين المعيار ifrs9 والمعيارias39 ، ومتطلبات التطبيق في الجزائر. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 14 .
12. طارق، ش. (2017). محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ifrs الأدوات المالية مقارنة مع المعيارالأمريكي .133 sfas مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 17 .
13. طارق، ش. (2018). محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي. (دكتوراه)، حلمعة فرحات عباس-سطيف 1، سطيف-الجزائر .
14. وآخرون، أ. ا. (2019). ملخص عن معايير التقارير المالية الدولية. اللجنة العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين في سورية. سورية .
15. وآخرون، ا. ع. (2019). إشكالية الإعتراف والقياس للأدوات المالية وفق .ifrs9 مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 12 .